

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية وتعديلاته ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة

التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١١/١١/٢

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٢/١/١٨ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٩٥٤٤٩٦ ج (فقط أربعة ملايين وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وستة وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٩٢٤٦٧٠ ج (فقط أربعة ملايين وتسعمائة وأربعة وعشرون ألفاً وستمائة وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٩٨٢٦ ج (فقط تسعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وستة وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٢/١/١٨

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د/ حسين على أحمد عمران